

انعكاسات الانفصال المحتمل لجنوب السودان على مستقبل المنطقة



أ.د. حسن الحاج علي أحمد

عميد كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية - جامعة الخرطوم

ملخص الدراسة

يجمع الخبراء على أن الانفصال المحتمل لجنوب السودان سيتجاوز حدود البلد السياسية والجغرافية، وستكون له انعكاسات جيوسياسية واقتصادية وثقافية كبيرة على مجمل المنطقة العربية والإسلامية والإفريقية، نظرًا للارتباط الوثيق لأزمات السودان بمحيطه الإقليمي العربي والإفريقي ومن ثم الإسلامي.

تبدأ الدراسة بتقديم قراءة في اتفاق نيفاشا وخلفياته وعناصره الأساسية، وما ترتب عليه من إدارة الجنوبيين للإقليم وأوضاعه في ظل هذه الإدارة، وتتنظر في طبيعة العلاقة بين الجنوب والشمال في ظل اتفاق نيفاشا، محاولة الإجابة عن التساؤل المطروح بشأن طبيعة هذا الاتفاق هل هو تكريس للوحدة أم تمهيد للانفصال؟

ثم تعرج الدراسة على استفتاء حق تقرير مصير الجنوب المقرر إجراؤه عام ٢٠١١م والقوانين المرتبطة به المتمثلة في قانون استفتاء جنوب السودان لسنة ٢٠٠٩م، وقانون استفتاء منطقة أبيي لسنة ٢٠٠٩م، وقانون تنظيم المشورة الشعبية لولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق لسنة ٢٠٠٩م، في محاولة لاستقراء السيناريوهات والتوقعات المحتملة.

وما بين الوحدة والانفصال تقدم الدراسة عرضًا سريعًا لأهم العوامل التي قد تؤدي إلى احتمال استمرار الوحدة، ولكنها أيضًا لا تُغفل المؤشرات القوية القادمة من جنوب السودان، والتي تقيد أن الاستفتاء قد يفضي إلى انفصال الجنوب.

إن الانفصال المحتمل لجنوب السودان سيكون له تأثيره القوي على استراتيجيات «التفتيت» في العالم الإسلامي بجناحيه الإفريقي والآسيوي، سواء بتكون خريطة جيوسياسية إفريقية جديدة أو التأثيرات السلبية المباشرة على مصر وتشاد وإريتريا وإثيوبيا، كما ستضعف أهم حلقات التواصل الديموغرافي والثقافي المباشر بين العالم الإسلامي وإفريقيا جنوب الصحراء، وهذا بجانب التأثير السلبي الأخطر على بعض الدول الآسيوية التي تتشابه أوضاعها السياسية في بعض أوجهها مع السودان، وتوجد فيها أقليات لديها تطلعات انفصالية، وربما تشكل واقعة انفصال جنوب السودان سابقة تحثهم على تكرار التجربة ذاتها في بلدانهم.

وإذا وقع انفصال جنوب السودان، فإن مشروع تفتيت العالم الإسلامي يكون قد انتقل من التخطيط إلى التنفيذ. وتحاول الدراسة في النهاية أن تقدم الآليات المناسبة لاحتواء الآثار السلبية لاحتمالات انفصال جنوب السودان على الأمة الإسلامية، سواء كانت الآليات الرسمية، والآليات الشعبية، والدور المنوط بالإعلام القيام به.

انعكاسات الانفصال المحتمل لجنوب السودان على مستقبل المنطقة



أ.د. حسن الحاج علي أحمد

عميد كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية - جامعة الخرطوم

تتناول هذه الدراسة تداعيات الانفصال المحتمل لجنوب السودان على المنطقة العربية والإسلامية والإفريقية. وتتطلب الدراسة من فرضية أن ما سيحدث في السودان من انفصال سيتجاوز حدود البلد السياسية والجغرافية، وستكون له انعكاسات جيوسياسية واقتصادية وثقافية كبيرة على مجمل المنطقة لا سيما ما يتعلق منها بمنظومة القيم التي تحكم حركة المجتمعات الإسلامية التي يستهدف الغرب النيل من خصوصيتها عبر حروب التفتيت بأبعادها المختلفة وعلى رأسها الأبعاد القيمية والثقافية.

منهجية الدراسة:

نظراً لتداخل عوامل عديدة: سياسية واقتصادية واجتماعية، محلية وإقليمية وعالمية، على أوضاع السودان الداخلية، وبخاصة تطورات الأوضاع في جنوب السودان؛ فإن الدراسة ستستخدم منهجاً تحليلياً متكاملاً يجمع بين منهج تتبّع مسار العمليات السياسية والاقتصادية، ويقوم فيه الباحث بتتبع كل العوامل والأحداث والتوقعات التي تسبب الظاهرة محل الدراسة. بالإضافة لذلك ستوظف الدراسة منهج التحليل القيمي؛ لأن ما يدور في السودان، في جزء كبير منه صراع قيمي، وسيتمكّن الدارس عبر استخدام هذا المنهج من فهم وتفسير ما يقع من أحداث.

تنقسم الدراسة إلى أربعة أقسام رئيسة هي: قراءة في اتفاق نيفاشا وإدارة الجنوبيين للإقليم. واستفتاء حق تقرير المصير ٢٠١١م.. السيناريوهات والتوقعات. وأثر الانفصال المحتمل لجنوب السودان على استراتيجيات «التفتيت» في العالم الإسلامي بجناحيه الإفريقي والآسيوي. وآليات احتواء الآثار السلبية لاحتمالات انفصال جنوب السودان على الأمة الإسلامية.

أولاً: قراءة في اتفاق نيفاشا، وإدارة الجنوبيين للإقليم: تكريس للوحدة أم تمهيد للانفصال؟

(١) اتفاق نيفاشا: الخلفية والعناصر الأساسية:

وقّع على اتفاق السلام الشامل الذي عرف باتفاق نيفاشا نسبة لمنتجع نيفاشا الكيني مكان المفاوضات في يناير ٢٠٠٥م. وأهم ما ورد في الاتفاقية أن وحدة السودان التي تقوم على أساس الإرادة الحرة لشعبه ستظل هي الأولوية بالنسبة للطرفين، وأنه من الممكن رد مظالم شعب جنوب السودان وتلبية طموحه ضمن هذا الإطار.

الوزارية، بما في ذلك الوزارات القومية السيادية على أساس العدالة والتنوع بين الطرفين.

وفيما يخص اقتسام الثروة، شمل البروتوكول المخصص لذلك على المبادئ الموجهة بشأن الاقتسام العادل للثروة العامة. وتنظيم ملكية الأراضي والموارد العامة. وحدد المبادئ الموجهة

لاقتسام عائدات البترول.

وهنا اتفق الطرفان على

تخصيص نسبة لا تقل عن ٢٪

من إيرادات البترول للولايات/

الأقاليم المنتجة للنفط. بعد

ذلك يخصص ٥٠٪ من صافي

إيرادات البترول المستخرج من

جنوب السودان لحكومة جنوب

السودان، وتخصص الخمسون في المائة المتبقية للحكومة القومية.

(٢) الجنوب تحت إدارة الحركة الشعبية:

بما أن اتفاق نيفاشا قد أعطى الحركة الشعبية

تفويضاً لحكم جنوب السودان، فقد بسطت سيطرتها

على كل الجنوب. فبناء على اتفاق السلام الموقع في

٢٠٠٥م؛ فقد تكوّنت حكومة جنوب السودان على أساس

الحدود القائمة في الأول من يناير ١٩٥٦م، وتشتمل

على: السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وتعمل حكومة الجنوب وفقاً لدستور جنوب السودان

الذي أعد بعد اتفاقية السلام.

وتشكّل حكومة الجنوب سلطة بالنسبة لولايات

الجنوب العشر، وتعمل كحلقة وصل مع الحكومة

القومية في الخرطوم. وقد نص اتفاق السلام على

المحاصصة في المناصب الدستورية، كان يُفترض وفقاً

للاتفاقية أن تنتهي بإجراء انتخابات أبريل ٢٠١٠م،

إلا أنها استمرت باتفاق سياسي بين المؤتمر الوطني

والحركة الشعبية. وتقوم المحاصصة في الجنوب في

كل من المجلس التشريعي لجنوب السودان وحكومة

ونصت على حق شعب الجنوب في رقابة وحكم شتّون إقليمه، والمشاركة العادلة في الحكومة القومية.

وأقرت حق تقرير المصير لجنوب السودان. كما ورد

فيها أن الدين والعادات والتقاليد هي مصدر القوة

المنعوية والإلهام بالنسبة للشعب السوداني. وهناك

فترة انتقالية مدتها ست سنوات تعقب الفترة قبل

الانتقالية ومدتها ستة أشهر.

قدمت اتفاقية السلام الشامل

نموذجاً جديداً لإدارة التنوع في

السودان. فقد خصصت جزءاً

لهيكل الحكم. وأقرت سن دستور

جديد تضمّن فيه الاتفاقية. ولعل

أهم ما ورد في هذا الجزء هو

معالجة قضية تطبيق الشريعة

الإسلامية في جنوب السودان؛ حيث ورد في ١-٢-٣

من هذا الجزء أن «التشريعات التي تسن على الصعيد

القومي، والتي تتأثر بها الولايات خارج جنوب السودان

يكون مصدرها الشريعة والتوافق الشعبي». أما في

الولايات الجنوبية؛ فإن مصدر التشريع التوافق

الشعبي وقيم وعادات شعب السودان.

أكد بروتوكول اقتسام السلطة على اختيار النظام

الاتحادي، وحدد أربعة مستويات للحكم في السودان؛

هي المستوى القومي، ومستوى جنوب السودان،

ومستوى الولايات، والمستوى المحلي. ونص على علو

الدستور القومي. وأشار إلى أن القرارات المهمة

تتخذها مؤسسة الرئاسة ممثلة في رئيس الجمهورية

والنائب الأول والنائب.

وأوضح بروتوكول اقتسام السلطة أن العلاقة بين

الحكومة القومية ولايات جنوب السودان تتم عبر

حكومة جنوب السودان. كما تضمن البروتوكول حقوق

الإنسان، والحريات الأساسية، وتحقيق المصالحة

الوطنية. وأن يكون تمثيل الجنوب والشمال في

مؤسسات الحكم على أساس نسبة السكان. كما

أشارت الاتفاقية إلى اقتسام المناصب والحقائب

لام أكوّل رئيس حزب «الحركة الشعبية - التغيير الديمقراطي»، المنشق عن الحركة الشعبية، وأول وزير خارجية بعد اتفاق السلام، بأن الحركة الشعبية حوّلت الجنوب إلى جحيم. كما «أن الفساد في الجنوب ينتشر من القمة إلى القاعدة».(٤)

(٣) العلاقة بين الجنوب والشمال في ظل اتفاق نيفاشا:

لم تكن العلاقة بين الجنوب والشمال مستقرة على حالة واحدة، فقد شابها في أحيان عديدة التوتر. ونجم عدم الاستقرار عن التباين الفكري والأيدولوجي بين الشريكين: المؤتمر الوطني، والحركة الشعبية.

فالأول ذو ميول إسلامية، والثاني علماني رفع في فترة من الوقت شعارات اشتراكية. كما أن الأهداف والغايات مختلفة. فالحركة الشعبية تسعى لتغيير طبيعة الدولة السودانية التي تراها عربية وإسلامية، بينما يسعى المؤتمر الوطني لحكم السودان في ظل توجه إسلامي. وجاءت اتفاقية السلام لتجمع هذا التناقض السياسي والفكري في حكومة واحدة. لذا فلا غرابة أن لا تستقر العلاقة بين شريكي الحكم في السودان. وقد انسحبت الحركة الشعبية من الحكومة أكثر من مرة؛ احتجاجاً على ما رأته تلكاً من شريكها المؤتمر الوطني في تنفيذ اتفاق السلام.

من المؤشرات الواضحة على أن التحالف بين الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني اضطراري ومؤقت، أن الأولى جزء من حكومة الوحدة الوطنية، وجزء من المعارضة في الوقت نفسه. برز هذا الموقف الذي يبدو متناقضاً بقوة بعد اجتماعات عُقدت لعدد من أحزاب المعارضة شملت الحركة الشعبية وحزب الأمة القومي والحزب الشيوعي والمؤتمر الشعبي في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩م، وصدر بعدها ما عُرف بإعلان جوبا للحوار والإجماع الوطني، وعُني الإعلان بمخاطبة هموم الحركة الشعبية ومعركتها مع المؤتمر الوطني بدرجة أساسية.

(٤) لام أكوّل لـ «الشرق الأوسط»: الحركة الشعبية فشلت وحولت الجنوب إلى جحيم. الشرق الأوسط. الأحد ١٤ شوال ١٤٣٠ هـ ٤ أكتوبر ٢٠٠٩ العدد ١١٢٦٨.

جنوب السودان على النحو التالي:

الحركة الشعبية لتحرير السودان تمثل بنسبة ٧٠٪، المؤتمر الوطني بنسبة ١٥٪، القوى السياسية الأخرى من الجنوب تمثل بنسبة ١٥٪.

جاءت قضايا عودة اللاجئين والنازحين، وبناء الهياكل والمؤسسات الحكومية على رأس أولويات حكومة الجنوب. ففي الفترة بين فبراير ٢٠٠٧ ويوليو ٢٠٠٩ عاد نحو ١,١ مليون جنوبي إلى ديارهم. (١)

وتواجه حكومة الجنوب تحديات كبيرة تتمثل في ضعف البنى الأساسية والفساد والصرف الكبير على التسليح، وعلى الجيش الشعبي. فقد صرّحت وزيرة العمل في حكومة جنوب السودان أوت دينق أن الفساد وصغر حجم القطاع الخاص، وإحجام أهل الجنوب عن زراعة الأراضي يعوق التنمية. (٢)

وفي عام ٢٠٠٨ طالب وزير مالية الجنوب كول اثيان برلمان جنوب السودان بضرورة تغطية نفقات إضافية بلغت ٢,٠٨ مليار جنيه سوداني (٩٨٠ مليون دولار) فوق مبلغ ٣,٤ مليار جنيه تضمنتها بالفعل ميزانية عام ٢٠٠٨م. وقال الوزير لرويترز: إن أكبر الجهات التي تجاوزت النفقات المخصصة لها هي جيش جنوب السودان الذي أنفق ميزانية بلغت نحو مليار جنيه بحلول يونيو. (٣) كما أن الاعتماد الكلي على النفط جعل حكومة الجنوب تحت رحمة تقلبات الأسعار العالمية.

تتهم بعض القوى الجنوبية الحركة الشعبية بأنها لا تسمح بالمعارضة السياسية. فقد صرّح الدكتور

(1) USAID, Sudan Complex Emergency. August 20, 2010. http://www.usaid.gov/locations/sub-saharan_africa/sudan/
(٢) جنوب السودان يكشف سياسات، الدولة المرتقبة، الاتحاد. ١٢ أغسطس ٢٠١٠م.

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=50216&y=2010>
(٣) جنوب السودان يسعى لزيادة الميزانية بعد تجاوز الجيش في الإنفاق، سودانيز أون لاين. ١٧ أكتوبر ٢٠٠٨م.

http://www.sudaneseonline.com/ar/article_23000.shtml

وأهم ما تضمنه إعلان جوبا بعد اتفاق السلام الشامل ما يلي: (١)

١- التأكيد على ضرورة التنفيذ الكامل لاتفاقية السلام الشامل باعتباره مطلباً أساسياً لاستدامة السلام وبناء الثقة بينهما، وفي هذا الإطار التأكيد بوجه خاص على التالي:

أ- إجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير في الموعد المحدد في الاتفاقية والدستور الانتقالي.

ب- وضع قانون الاستفتاء على تقرير المصير خلال الدورة البرلمانية القادمة التي تبدأ في ٥ أكتوبر ٢٠٠٩م، واعتماد نسبة الأغلبية البسيطة للحسم بين خيارى الوحدة أو الانفصال مع ضمان حق جميع الجنوبيين في الاستفتاء.

ج. ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب قبل الانتخابات.

٢- تطبيق البنود الخاصة بالتحول الديمقراطي، وفي مقدمتها تعديل القوانين لتتواءم مع الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م.

٣- إجراء المشورة الشعبية في ولايتى جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق على أن يتم ذلك بعد إجازة القانون الخاص بها، وإجراء إحصاء سكاني دقيق في الولايتين حتى يعبر المجلس النيابي المنتخب في الولايتين عن إرادة الولايتين بصدق.

٤- الالتزام بتقرير هيئة التحكيم الدولية حول حدود أبيي وتنفيذ بروتوكول أبيي بدقة مع التأكيد على وضع أسس تضمن التعايش السلمي والأمن في المنطقة، بما يراعى حقوق المجموعات التي ترتبط

(١) لمزيد من المعلومات حول إعلان جوبا انظر:

إعلان جوبا للحوار والإجماع الوطني، سودانيل، ١ أكتوبر ٢٠٠٩.

http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=6061:2009-10-01-05-49-58&catid=57:2008-12-01-11-34-43&Itemid=69

مصالحها بالمنطقة.

٥- اتساقاً مع الاتفاقية بجعل الوحدة خياراً جاذباً؛ يشكل المؤتمر مجموعة عمل لوضع تصور للتدابير السياسية والاقتصادية والتشريعية والثقافية اللازمة لتعزيز فرص الوحدة، فيما تبقى من الفترة الانتقالية، مع التأكيد على احترام خيار الانفصال إذا أسفر عنه الاستفتاء.

يتضح من الجزء الخاص باتفاقية السلام في الإعلان أن الحركة الشعبية مهتمة بوجه خاص بالترتيبات المتعلقة بحق تقرير المصير، مثل قانون الاستفتاء وترسيم الحدود، والتحكيم حول منطقة أبيي. وبذلك تكون الحركة قد عملت على تحقيق أهدافها عبر وجودها في كل من الحكومة والمعارضة. وعلى الرغم من ورود الحديث عن جعل الوحدة خياراً جاذباً في آخر بند، إلا أن مجموعة العمل المذكورة لم تفعل الأمر الذي يشير إلى أن الحركة تضمّر مساندة الانفصال.

ثانياً: استفتاء حق تقرير المصير ٢٠١١م..

السيناريوهات والتوقعات:

(١) قانون استفتاء جنوب السودان والقوانين المرتبطة

به.. الخلفية والعناصر الأساسية:

عند تناول استفتاء تقرير المصير في جنوب السودان؛ فإن الأمر لا يقتصر على جنوب السودان الجغرافي فقط، وإنما هناك منطقة أبيي المتنازع عليها بين الشمال والجنوب، وقد أحيل الخلاف حول حدودها إلى التحكيم في محكمة العدل في لاهاي. وسيُعقد فيها استفتاء حول هل ستكون تبعيتها الإدارية للشمال أم للجنوب؟ وهناك ما سمي المشورة الشعبية لولايتى جنوب كردفان والنيل الأزرق. وتتعلق المشورة بمدى رضا سكان الولايتين بالترتيبات التي وردت بشأنهم في اتفاقية السلام. لذا فإن هذا الجزء سيترعّض لهذه القوانين الثلاثة بإيجاز لأهميتها.

(٢) قانون استفتاء جنوب السودان لسنة ٢٠٠٩م:

ورد في الفصل الثاني البند الرابع من قانون استفتاء جنوب السودان لسنة ٢٠٠٩م ما يلي: يمارس شعب جنوب السودان حق تقرير المصير من خلال الاستفتاء لتحديد وضعهم المستقبلي؛ وفقاً لأحكام اتفاقية السلام الشامل والدستور وهذا القانون.

حدد البند الخامس أن يجري الاستفتاء المنصوص عليه في المادة ٤ أعلاه، في جنوب السودان، وأية مواقع أخرى قبل ستة أشهر من نهاية الفترة الانتقالية، وأن تنظمه مفوضية الاستفتاء بالتعاون مع الحكومة الاتحادية، وحكومة جنوب السودان وبمراقبة دولية.

وفيما يتعلق بخياري الاستفتاء، فقد جاء في البند السادس ما يلي: يصوّت شعب جنوب السودان عند ممارستهم حق تقرير المصير من خلال الاستفتاء بالتصويت، إما: (١) لتأكيد وحدة السودان باستدامة نظام الحكم الذي أرسّته اتفاقية السلام الشامل والدستور، أو (٢) الانفصال.

أثارت أهلية الناخب الذي يحق له التصويت جدلاً واسعاً بين الطرفين، وانصب الجدل حول حق الجنوبيين الموجودين في الشمال، وبخاصة الذين أمضوا زمناً طويلاً في الشمال، وبما أن عددهم يقارب المليون، فإن الحركة الشعبية تخاف أن يكونوا أميل للوحدة من الانفصال. لذا اشترط القانون في البند ٢٥ أن يكون الناخب: (١) مولوداً من أبوين ينتمي كلاهما أو أحدهما إلى أي من المجموعات الأصلية المستوطنة في جنوب السودان في أو قبل الأول من يناير ١٩٥٦، أو تعود أصوله إلى أحد الأصول الإثنية في جنوب السودان أو (٢) مقيماً إقامة دائمة متواصلة دون انقطاع، أو أي من الأبوين أو الجدين مقيماً إقامة

دائمة ومتواصلة دون انقطاع في جنوب السودان منذ الأول من يناير ١٩٥٦م.

كما أثارت النسبة المطلوبة للتصويت، كذلك نقاشاً بين الطرفين، فبينما يريد المؤتمر الوطني رفعها، تريد الحركة خفضها، لكنهما توصلا إلى مساومة وردت

في الفصل الرابع البند ٢ (أ)

على النحو التالي: يعتبر استفتاء جنوب السودان قد تم قانوناً إذا اقترح ما لا يقل عن ستين (٦٠٪) من عدد الناخبين المسجلين.

(ب) إذا لم يكتمل النصاب يعاد الاستفتاء بنفس الشروط خلال ستين يوماً من تاريخ إعلان النتيجة النهائية.

عند تناول استفتاء تقرير المصير في جنوب السودان؛ فإن الأمر لا يقتصر على جنوب السودان الجغرافي فقط، وإنما هناك منطقة أبيي المتنازع عليها بين الشمال والجنوب، وقد أحيل الخلاف حول حدودها إلى التحكيم في محكمة العدل في لاهاي. وسيعقد فيها استفتاء حول هل ستكون تبعيتها الإدارية للشمال أم للجنوب؟

(٣) مع مراعاة أحكام البند (٢) أعلاه تكون نتيجة

الاستفتاء على الخيار الذي حصل على الأغلبية البسيطة (٥٠٪+) لأصوات الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم حول أحد الخيارين، وهما: إما تأكيد وحدة السودان باستدامة نظام الحكم الذي أرسّته اتفاقية السلام الشامل أو الانفصال.

(٣) قانون استفتاء منطقة أبيي لسنة ٢٠٠٩م:

أثيرت نقطتان مهمتان في ما يتعلق بمنطقة أبيي: الأولى حدود المنطقة، وقد حسمها الآن تحكيم محكمة العدل في لاهاي، والثانية من هم سكان أبيي؛ حيث تقطنها، بصورة أساسية، مجموعتان هما: دينكا نقوك الجنوبية والمسيرية الشمالية. واشترط القانون في الناخب أن يكون من سكان منطقة أبيي حسب المادة ٦ (١) من بروتوكول حسم نزاع أبيي، وهم:

(١) أعضاء مجتمع دينكا نقوك.

(٢) السودانيون الآخرون المقيمون في منطقة أبيي حسب معايير الإقامة التي تحددها المفوضية وفق المادة ١٤ (١) من هذا القانون.

الولاية المعنية، أو (ب) اعتبار أن الاتفاقية لم تحقق تطلعات شعب تلك الولاية.

نص القانون على أن تكون إجراءات ممارسة المشورة الشعبية على النحو التالي:

(أ) فور انتخاب أعضاء المجلس التشريعي لكل ولاية، ينشئ المجلس التشريعي المعني مفوضية برلمانية لتقويم وتقدير اتفاقية السلام الشامل بخصوص أي من الولايتين من خلال التقارير التي تقدم إليه منها ومن حكومة الولاية المعنية، مع استصحاب آراء شعب الولاية والفعاليات السياسية والمجتمع المدني بالولاية المعنية عبر لقاءات أو مؤتمرات.

(ب) إذا قرر أي من المجلسين التشريعيين عند النظر في تقارير المفوضية أن الاتفاقية حققت تطلعات شعب تلك الولاية تعتبر الاتفاقية تسوية نهائية وشاملة للنزاع السياسي في تلك الولاية.

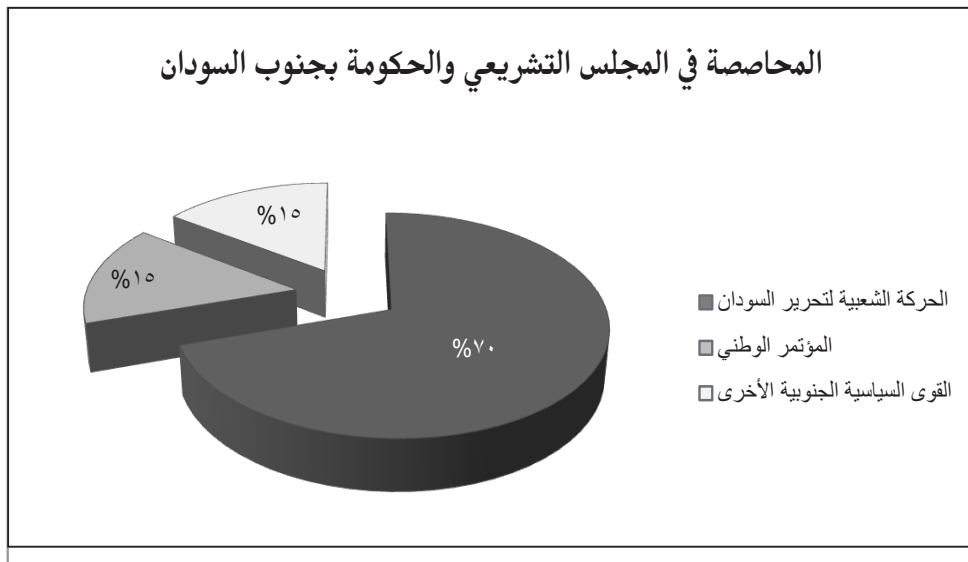
(ج) إذا قرر أي من المجلسين التشريعيين أن الاتفاقية بخصوص أي من الولايتين لم تحقق تطلعات شعب تلك الولاية حسب الفقرة (أ) ب أعلاه؛ يدخل هذا المجلس في مداوات لتحديد أوجه ذلك القصور بشكل مفصل، ومن ثم تدخل حكومة تلك الولاية في التفاوض مع الحكومة بغرض تصحيح أوجه القصور

ونص القانون على أن يجري الاستفتاء المنصوص عليه في المادة ٤ أعلاه، في منطقة أبيي قبل ستة أشهر من نهاية الفترة الانتقالية، وتنظمه المفوضية بالتعاون مع إدارة منطقة أبيي، والحكومة الاتحادية وحكومة جنوب السودان وبمراقبة دولية. وسيقوم سكان منطقة أبيي عند ممارستهم حق تحديد وضعهم الإداري من خلال الاستفتاء بالتصويت، إما:

(١) لتأكيد استدامة الوضع الإداري الخاص بمنطقة أبيي في الشمال، أو: (٢) أن تكون منطقة أبيي جزءاً من بحر الغزال بجنوب السودان.

(٤) قانون تنظيم المشورة الشعبية لولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق لسنة ٢٠٠٩م:

تلاصق كل من ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق جنوب السودان، وشاركت مجموعة منهم في القتال ضمن قوات الحركة الشعبية. كما كانت أجزاء منهما محتلتين بواسطة الحركة الشعبية في فترة الحرب. ستحدد المشورة الشعبية النظام الإداري الدائم للولايتين، فقد ورد في المادة ١٥ ما يلي: عند ممارسة حقهم الشرعي في المشورة الشعبية تكون خيارات شعب ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق عبر المفوضية المعنية كالاتي: (أ) الموافقة واعتماد اتفاقية السلام الشامل، واعتبارها حسماً للنزاع السياسي في



هذا الترابط والتلاحم الوطني الذي لم ينزو وينعزل في جهة جغرافية أو ينكفى على بُعد إثني يشير إلى وطن واحد يدفع بأبنائه للتمسك بوحدته.

ثانياً: الانفصال وتأثير الدومينو:

لعل واحداً من الأسباب التي تدفع باتجاه الوحدة، احتمال انفراط ما تبقى من السودان شماله وجنوبه. والسؤال المهم الذي يُطرح هنا، هو: أين سينتهي حق تقرير المصير بعد تطبيقه؟ فكما أشار واني تومبي إذا كان المطالبون بالانفصال في الجنوب بسبب التباين الاجتماعي، فإن هذا الادعاء يمكن أن يمتد إلى الجنوب ليشمل المجموعات التي ترى أنها مختلفة اجتماعياً عن المجموعة الإثنية المهيمنة. لذا سيكون الخيار بين المحافظة على الدولة الجديدة بالقوة والقهر أو الرضوخ للمطالب الانفصالية، وتفتيت ما تبقى من البلاد.^(١)

ولهذا السبب جاءت تصريحات عدد من القادة الأفارقة مثل ثابو امبيكي وادريس ديبي محذرة من خطورة انفصال جنوب السودان.

ثالثاً: عامل الاقتصاد:

نسبة لارتباط الجنوب والشمال بروابط اقتصادية قوية تتمثل في خط أنابيب البترول الذي يحمل النفط ليُصدّر من ميناء بشائر في الشمال، وفي حركة التجارة، وفي العمالة الموجودة في الجنوب والشمال تجعل خيار الوحدة قوياً. كما أن ارتباط الجنوب والشمال ببنى أساسية مثل الطرق وخط السكة الحديد وشبكات الاتصال تقوّي الاتجاه نحو الوحدة.

احتمالات الانفصال وما بعده:

هناك مؤشرات قوية من جنوب السودان تفيد أن الاستفتاء قد يفضي إلى انفصال، ويمكن إجمال

(١) واني تومبي، الانفصال ومهددات الاستقرار في الجنوب... ترجمة محمد الفاتح زيادة. الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، ٢٠٠٨م. ص ٢٦.

في إطار الاتفاقية لتلبية تطلعات شعب الولاية المعنية، وذلك خلال شهر واحد من تاريخ قرار المجلس التشريعي المعني.

(د) وفقاً للبندين (أ/ج) أعلاه، وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق بين الولاية المعنية أو الولايتين معاً والحكومة حول تقرير تلك التطلعات، أو أيّاً منها، خلال ستين يوماً من تاريخ بدء التفاوض؛ تُحال المسائل الخلافية إلى مجلس الولايات للوساطة والتوفيق، ويكوّن المجلس لجنة لهذا الغرض خلال أسبوع من تاريخ الاستلام.

احتمالات الوحدة:

هناك عدد من العوامل التي ستؤثر على احتمال استمرار الوحدة، جزء منها ثابت وآخر متغير. وسيركز البحث هنا على العوامل المهمة التالية:

أولاً: عامل الجغرافيا والتاريخ:

ظل السودان معروفاً للعالم بغالب حدوده الجغرافية والسياسية الحالية، طوال عصره الحديث. وهو أكبر دولة إفريقية من حيث المساحة. وعُدّ بسبب تنوعه صورة مصغرة من القارة السمراء، فالجغرافيا والتاريخ تراكمت عناصرهما عبر عقود من الزمان. فمجهودات السودانيين بمختلف توجهاتهم وسحناتهم من الشمال ومن الجنوب في مجابهة الاستعمار، والحفاظ على وحدة الوطن وتراجه؛ لا تحتاج إلى تأكيد. فثورة ١٩٢٤م ودور ثوار جمعية اللواء الأبيض، مثل علي عبد اللطيف وعبد الفضيل الماظ، وعبيد حاج الأمين وصالح عبد القادر؛ خير دليل على ذلك. ووالد الشهيد عبد الفضيل هو الماظ عيسى من قبيلة النوير من جنوب السودان، وقد التحق بالجيش المصري. ولننظر لما قاله علي عبد اللطيف عند محاكمته: «لا يهمني إن كنت منتمياً لهذه القبيلة أو تلك؛ فكلنا سودانيون، نعمل يداً واحدة من أجل تحرير بلادنا من سيطرتكم». ونُفي عبيد حاج الأمين إلى واو في الجنوب؛ حيث توفي هناك.

المؤشرات على النحو التالي:

أولاً: يفيد الواقع الحالي أن جنوب السودان قد أضحى شبه دولة، بل هناك رموز دولة مثل علم الحركة الذي يخفق في عدد من المؤسسات الحكومية، والمنهج التعليمي المختلف، والاستقلالية عن الحكومة الاتحادية في الخرطوم في التمويل والتخطيط والإدارة.

ثانياً: التعبئة الجماهيرية باتجاه الانفصال. ويتجلى هذا الاتجاه في حث المواطنين على التصويت للحرية- أي الانفصال- وقيام شباب الحركة الشعبية بمسيرات تطالب بالانفصال صراحة^(١).

ثالثاً: تخطيط الحركة الشعبية الفعلي للدولة الجديدة بعد الانفصال مثل اتفاق الحركة على اسم الدولة الجديدة، لكنه لم يعلن. وتكوين لجنة لإعداد النشيد الوطني، وقيام وكالة أنباء جنوب السودان، والتخطيط لإنشاء الخطوط الجوية لجنوب السودان.

هناك تخوُّف وقلق من حدوث عنف واضطرابات بعد انفصال الجنوب. لذا فإن الحركة الشعبية تعمل الآن على تقوية جيشها وتطوير قدراته لمجابهة احتمالات حرب قد تنجم مع الشمال. وفي هذا المسعى قامت الحركة بعدة خطوات نجملها في الآتي:

أولاً: تدريب وتأهيل الجنود:

ولتحقيق هذا الهدف وقَّعت وزارة الخارجية الأمريكية، بعد توقيع اتفاق السلام، عقداً مع شركة دين كورب الأمريكية الخاصة لتدريب قوات الحركة الشعبية، وتحويلهم لقوة عسكرية محترفة، وبلغت قيمة العقد ٤٠ مليون دولار لإنجاز هذه المهمة بهدف تحقيق الاستقرار في جنوب السودان، وقامت شركة بلاك ووتر بالاتفاق مع حكومة جنوب السودان لتوفير حماية أمنية لكبار مسؤولي الحركة، وتدريب جيشها، وذلك بمساعدة ديك تشيني نائب الرئيس

(١) مسيرات تطالب بانفصال جنوب السودان عن الشمال، الجزيرة. نت. ٢٠١٠-٨-١٢.

الأمريكي السابق، عن طريق معرفته الوثيقة برئيس الشركة التي غيرت اسمها مؤخراً بعد الكشف عن تورطها في تعذيب محتجزين لديها، إلى اسم جديد هو إكس أي.(٢)

ثانياً: التزوّد بالعتاد العسكري:

فقد عملت الحركة الشعبية في السنتين الأخيرتين على شراء عتاد عسكري ثقيل. ففي أكتوبر ٢٠٠٨م احتجز قراصنة صوماليون سفينة أوكرانية تحمل دبابات كانت في طريقها للحركة الشعبية عبر كينيا. كما أن الحركة شرعت في شراء ١١ طائرة حربية متقدمة ستُسلم بنهاية أغسطس ٢٠١٠. وتم تدريب الطيارين في أوغندا وأمريكا، ويتوقع دخول الطائرات الخدمة نهاية عام ٢٠١٠.(٣)

أما ما يلي أوضاع ما بعد الاستفتاء، فقد حدد قانون الاستفتاء عشر مسائل موضوعية عُرفت بترتيبات ما بعد الاستفتاء ينبغي على طرفي اتفاقية السلام الدخول في مفاوضات بهدف الاتفاق عليها. وهذه الموضوعات هي: الهجرة، والعمل، والخدمة العامة، ووضع الوحدات المشتركة المدمجة، والأمن الوطني والمخابرات، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، والأصول والديون، وحقوق النفط وإنتاجه ونقله وتصديره، والعقود والبيئة في حقول النفط، والمياه، والملكية. وإذا لم يتفق الطرفان على جزء من هذه الموضوعات فقد تسهم في إحداث توتر بين الطرفين، وبخاصة موضوعات النفط والهجرة التي تتضمن حركة الرعاة من شمال السودان صوب بحر العرب في الجنوب.

(٢) أمريكا تخطط لإعلان دولة النيل جنوب السودان، موقع العالم الإخباري. ٢٠١٠/٨/٢.

<http://www.alalam-news.com/node/263089>

(٣) الجيش الشعبي يشترى (١١) طائرة عسكرية متقدمة، الأحداث. ٢٢ أغسطس ٢٠١٠. ص. ١.

ثالثًا: أثر الانفصال المحتمل لجنوب السودان على استراتيجيات «التفتيت» في العالم الإسلامي بجناحيه الإفريقي والآسيوي:

أ- التأثير الإفريقي:

تسهم خريطة السودان الجغرافية الحالية، ووضعه الاقتصادي والاجتماعي وتوجهاته السياسية إسهامًا كبيرًا في تحديد علاقاته الخارجية ودوره الجيوسياسي الإقليمي والعالمي. فهو بوضعه الحالي جزء من العالمين الإفريقي والعربي، كما أنه عضو فاعل في تجمع الساحل والصحراء، وفي منظمة المؤتمر الإسلامي.

أما في البعد الجيوسياسي فمفند البلاد البحري الوحيد على البحر الأحمر، ولها جوار مع تسع دول تتباين قدراتها وأوضاعها الداخلية. ويُعد اقتصاد السودان السابع إفريقياً والتاسع والستين عالميًا؛ بناءً على تصنيف صندوق الدولي لعام ٢٠٠٩م. بعد انفصال الجنوب سيغير هذا الوضع، وستكون هناك خريطة جيوسياسية جديدة. لهذه الخريطة تحالفات مختلفة نسبيًا بالنسبة لدولة السودان القديمة مع استمرار لبعض الروابط بالنسبة لشمال السودان.

وبالنظر للترتيبات الجيواستراتيجية الجديدة؛ ستسعى دولة الجنوب المنفصلة، المنغلقة جغرافيًا، لتكون جزءًا من جماعة شرق إفريقيا التي تسعى لتكوين كوندراالية. وهناك مؤشرات قوية تفيد بأن دولتي الجوار يوغندا وكينيا تعملان على تسريع وتيرة الانفصال؛ وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية. فوفقًا للإحصائيات اليوغندية، فإن التجارة بين يوغندا وجنوب السودان قد تضاعفت ثلاث مرات في غضون ثلاث سنوات لتصل إلى نحو ٢٦٠ مليون

دولار في عام ٢٠٠٩. (١)

وتشكل الصادرات إلى جنوب السودان نحو ١٢٪ من جملة الصادرات اليوغندية. وقد أقامت يوغندا المعرض التجاري الأول في مدينة جوبا، ووقعت اتفاقية مع حكومة جنوب السودان لتنمية التجارة بين الطرفين. كما أن كينيا، التي تنامت تجارتها مع الجنوب، ووصلت إلى ١٢ بليون شلن كيني في عام ٢٠٠٩، تتوقع فوائد اقتصادية كبيرة بعد الانفصال.

في هذا الصدد أعلنت شركة تويوتا تسوشو، الذراع التجاري لشركة تايوتا، في مارس ٢٠١٠م أنها بصدد دراسة بناء خط أنابيب بتروول طوله ١٤٠٠ كلم من جوبا وحتى جزيرة لامو الكينية التي سيبنى فيها رصيف تصدير بتكلفة تصل إلى ١,٥ بليون دولار.

وستؤول ملكية الخط والرصيف لكينيا بعد عشرين عامًا. وتأمل كينيا في أن يحدث المشروع تنمية للمناطق الشمالية فيها.

وكان رئيس الوزراء الكيني ريلا أودنغا قد ناقش هذا الأمر عندما زار اليابان في فبراير ٢٠١٠م.

ويعتقد مسئولون في شركة تويوتا تسوشو أن نجاح المشروع يتوقف على اكتمال دراسة الجدوى الاقتصادية وتوفير التمويل من بنك اليابان للتعاون الدولي. ولم يستبعد متحدث باسم الشركة إشراك شركات صينية في المشروع. (٢)

وهناك خطط لرصف طريق بري بين نيروبي وجوبا طوله ١١٣٠ كيلو مترًا. وتقوم كينيا بالتعاون مع يوغندا

(1) Paul Tentena, "Uganda's trade with Sudan triples," The New Vision. Monday, 8th February, 2010.

<http://www.newvision.co.ug/D/8/220/709481>

(2) APS Review Oil Market Trends, "Japan & China Eye South Sudan-Kenya Crude Oil P/L For Indian Ocean Trades," March 8 2010.

<http://www.allbusiness.com/trade-development/international-trade-exports-imports-by/14068735-1.html>

موضوع استضافة الجنوب للقيادة العسكرية لإفريقيا (أفريكوم).

كما سيكون لانفصال جنوب السودان تأثيرات سلبية مباشرة على مصر وتشاد وإريتريا وإثيوبيا. وتعد الدول الثلاث الأولى الأكثر وضوحاً وحسماً في رفض الانفصال. ورغم أن هذه الدول تدعم وحدة السودان لكن تتنوع أسبابها لدعم الوحدة. فمصر ترى أن انفصال جنوب السودان قد يؤدي إلى تفتت البلاد، الأمر الذي سيؤثر سلباً على الأمن القومي المصري، وبخاصة في موضوعات مياه النيل، والهجرة، وتقلص فرص التجارة والعمل، وانتشار الأسلحة الصغيرة والجريمة المنظمة.

وبذلك تتزايد هموم وتحديات الاتجاه الاستراتيجي

الجنوبي لمصر، الأمر الذي سيغفلها عن جوارها العربي ودورها في القضية الفلسطينية. أما تشاد وإريتريا وإثيوبيا فتري أن انفصال جنوب السودان قد تكون له تأثيرات سلبية على الوحدة الوطنية لهذه البلاد، بخاصة أن بها قوميات لها تطلعات انفصالية. بالإضافة إلى ذلك نجد أن أسباب وأنماط العنف تتكامل وتتداخل في هذه المنطقة. ففوق العنف في منطقة يعني انتقاله عبر الحدود. وما يزيد من اهتمام إريتريا وإثيوبيا بمستقبل السودان أن تجارتهما مع السودان متنامية ويعتمدان على النفط السوداني.

مصر ترى أن انفصال جنوب السودان قد يؤدي إلى تفتت البلاد، الأمر الذي سيؤثر سلباً على الأمن القومي المصري، وبخاصة في موضوعات مياه النيل، والهجرة، وتقلص فرص التجارة والعمل، وانتشار الأسلحة الصغيرة والجريمة المنظمة.

التأثير الآسيوي:

بعد اكتشاف النفط في السودان تاملت الروابط الاقتصادية بينه وبين عدد من الدول الآسيوية، وعلى رأسها الصين وماليزيا، والهند وتركيا وإندونيسيا. والملاحظ أن من بينها دولاً إسلامية مهمة هي ماليزيا وإندونيسيا وتركيا.

بالتخطيط لبناء خط سكة حديد سريع يربط ممباسا بكمبالا، ويتوقع أن يكتمل المشروع في عام ٢٠١٦. وتعزم حكومة جنوب السودان وضع الخطط التي تمكنها من ربط جوبا بخط السكة حديد السريع.^(١)

يؤثر العامل الأمريكي تأثيراً كبيراً على أوضاع المنطقة قبل وبعد الانفصال. ويظهر هذا التأثير في عدد من المواقف والسياسات. فقد وافق مجلس الشيوخ الأمريكي في مارس ٢٠١٠م على قانون نزع سلاح جيش الرب الذي يعمل في شمال يوغندا:

Lord's Resistance Army Disarmament and North-ern Uganda Recovery Act، ويتضمن القانون جوانب عسكرية ولوجستية. وقد ضغطت منظمات أمريكية لتبني القانون. كما أن يوغندا دولة مشاركة في

برنامج محاربة الإرهاب الأمريكي في إفريقيا، فقد تسلمت في عام ٢٠٠٣ مبلغ ٢٠٠ مليون دولار في إطار البرنامج.^(٢) واشتركت دول شرق إفريقيا الخمس في مناورات مشتركة مع القوات الأمريكية في الفترة من ١٦ إلى ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩م

تحت مسمى النار الطبيعية ١٠، وجرت المناورات في شمال أوغندا^(٣). ووردت أخبار صحفية أن مسئولين في الحركة الشعبية ناقشوا مع مسئولين أمريكيين

- (1) MICHAEL OMONDI, "Kenya reaps billions from Sudanese separation plan," Sudaneseonline.com. May 31, 2010. http://www.sudaneseonline.com/en3/publish/Latest_News_1/Kenya_reaps_billions_from_Sudanese_separation_plan.shtml
- (2) Samar Al-Bulushi, "US legislation authorises military action against the LRA in Uganda," Pambazuka News. 2010-03-25, Issue 475. <http://www.pambazuka.org/en/category/features/63283>
- (3) Kevin J. Kelley, "Uganda: Big U.S. Military Exercise for Northern Region," Global Research, October 12, 2009. <http://www.globalresearch.ca/index.php?context=va&aid=15641>

(ج) التأثير العام على العالم الإسلامي:

ظل السودان لقرون متصلة يشكّل حلقة الوصل والارتباط بين العالم الإسلامي، في شقه العربي، وإفريقيا جنوب الصحراء. فالسودان الناطق، في جله بالعربية، كانت أرضه، دوماً، مكاناً للتفاعل بين مكونات إفريقيا كلها. وقد وصف بصدق بأنه يعكس إفريقيا بتوابعها. وسهّلت مساحته الكبيرة هذا التفاعل مع القرن الإفريقي، فهو جزء فاعل فيه؛ ومع منطقة الساحل الممتدة من البحر الأحمر وحتى المحيط الأطلسي، وهو عنصر أصيل فيها؛ ومع وسط إفريقيا وشرقها، وهو مكوّن مهم فيها. وإذا وقع الانفصال، فإن هذا التفاعل سيضعف وتزول بعض مكوناته. وبدا ستضعف أهم حلقات التواصل الديموغرافي والثقافي المباشر بين العالم الإسلامي وإفريقيا جنوب الصحراء.

لقد شهد العالم الإسلامي ومنذ الهجمة الاستعمارية التي بدأت في القرن التاسع عشر ثلاث موجات رئيسية سعت للهيمنة والتجزئة والإلحاق. بدأت الأولى بالهيمنة الاستعمارية التي غطت معظم أرجاء العالم الإسلامي، وأوضح مثال لها خطة سايكس بيكو التي قسمت القلب منه، وأقامت صروح الدول القومية فيه. لم تتحسر تأثيرات الموجة الأولى حتى جاءت الموجة الثانية مستهدفة احتلال فلسطين، وإنشاء الكيان الصهيوني في أرضها، وتزامن احتلال فلسطين مع محاولة طمس هوية الجزائر الإسلامية وإحاقها بفرنسا. لم تختلف طبيعة الموجة الثالثة عن سابقتها، فعندما بدأت في مطلع التسعينيات كان أول ضحاياها الصومال، ثم لحقت بها أفغانستان وإندونيسيا والسودان والعراق. وإذا وقع انفصال جنوب السودان فإنه سيشكل الضحية الثانية للتفتيت بعد إندونيسيا ضمن الموجة الثالثة في فترة ما بعد الحرب الباردة.

فعلى سبيل المثال زاد حجم الميزان التجاري بين السودان وتركيا إلى نحو ٢٥٠ مليون دولار في السنة، وتنامى عدد الشركات التركية التي تعمل في المجالات المختلفة في السودان خاصة في مجال البنى التحتية، ووصل إلى نحو ٧٠ شركة.^(١)

وتعد إندونيسيا رابع أكبر دولة في استيراد النفط السوداني. كما أن العلاقات الاقتصادية والسياسية تنامت كذلك مع ماليزيا، وأضحت شركة بتروناس شريكة في مشاريع استخراج النفط السوداني. كما تم الاتفاق على تأسيس بنك ماليزي سوداني سيكون مقره في الخرطوم؛ للمساعدة في تسهيل الإجراءات المصرفية للمستثمرين الماليزيين، وللمساعدة في التحويلات المصرفية المباشرة بين السودان وماليزيا. وانعقد مؤتمر سفراء السودان في الدول الآسيوية في كوالامبور في مارس ٢٠١٠م. وربما تتأثر العلاقات التجارية بصورة سلبية مع الدولتين؛ لأنها مرتبطة باقتصاد يعتمد على النفط الذي ينتج نحو ٧٠٪ منه من جنوب السودان.

وهناك تأثير سلبي آخر على بعض الدول الآسيوية التي تتشابه أوضاعها السياسية في بعض أوجهها مع السودان. هذه الدول توجد فيها أقليات لديها تطلعات انفصالية، وربما تشكل واقعة انفصال جنوب السودان سابقة تحثهم على تكرار التجربة ذاتها في بلدانهم، وهناك الآن خطط لتقسيم العراق واليمن وأفغانستان. فبعد انفصال تيمور الشرقية، وانفصال جمهورية أرض الصومال من جانب واحد، وإذا وقع انفصال جنوب السودان، فإن مشروع تفتيت العالم الإسلامي يكون قد انتقل من التخطيط إلى التنفيذ.

(١) سفير تركيا في السودان فاتح جيلاني لصحيفة الرائد: (٢٥٠) مليون دولار في السنة حجم الميزان التجاري بين السودان وتركيا، الرائد، ٢٠١٠/١٠/٣.

<http://alraed-sd.com/portal/permalink/11702.html>

عبر إنشاء منابر للحوار والمصالحة، مع الوعد بدعم مشاريع إعادة الإعمار.

ثانياً: إقامة وتطوير أجهزة إنذار مبكر لرصد مناطق الأزمات في العالم الإسلامي، الأمر الذي سيُمكّن هذه المنظمات من اقتراح وسائل استباقية للتعامل مع مؤشرات الأزمة قبل استفحالها.

(٢) الآليات الشعبية:

ظل الجانب الشعبي في الأمة الأكثر انفعالاً وارتباطاً بقضاياها، وضح ذلك في التفاعل الإيجابي مع قضايا غزة والعراق وأفغانستان. ورغم أن الانفعال الشعبي في مثل هذه القضايا، غالباً ما يكون عالياً، إلا أن الأثر المؤسسي لهذا الانفعال غالباً ما يكون محدوداً. فعلى سبيل المثال نجد أن وجود المنظمات غير الحكومية الإسلامية ضعيفاً في جنوب السودان، في حين نجد دولة مثل اليابان، رغم ضعف ارتباطها التاريخي بالسودان، لديها سبع منظمات غير حكومية تعمل في جنوب السودان.

إن أهمية تكثيف وجود المنظمات الأهلية الإسلامية في جنوب السودان لا تحتاج لدليل يقوِّبها، بخاصة أن جزءاً مقدراً من العمل السياسي والدبلوماسي غدت تقوم به المنظمات غير الحكومية. ورغم أن هناك عدداً من المنظمات الإسلامية التي تعمل عبر منظمات سودانية، مثل منظمة الدعوة الإسلامية والوكالة الإسلامية الإفريقية، إلا أن هناك حاجة ماسة لوجود مباشر لهذه المنظمات. وتبدو أهمية هذه الحاجة بوضوح إذا علمنا أن معظم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية تقدمها منظمات أهلية غربية الآن.

ومن المتوقع أن يستمر الاعتماد على هذه المنظمات

رابعاً: آليات احتواء الآثار السلبية لاحتمالات انفصال جنوب السودان على الأمة الإسلامية

(١) الآليات الرسمية:

تحتاج الحكومة السودانية للدعم السياسي والمادي لتجاوز الأزمات التي ربما تتشأ نتيجة لحدوث الانفصال. ومن الأمثلة على هذه الأزمات: التوتر الذي قد ينشب في أبيي؛ بسبب التنازع حول أيلولتها للشمال أم للجنوب. أو التصعيد الذي قد يحدث في منطقتي المشورة الشعبية: جنوب كردفان والنيل الأزرق.

وهنا يمكن للمنظمات الحكومية الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الإفريقي، العمل مع شمال السودان وجنوبه لإيجاد آليات سلمية لحل الخلافات. كما أن المؤسسات المالية الإسلامية عبر تمويلها

لمشاريع في جنوب السودان، وبخاصة مشاريع البنى التحتية التي تربط بينه وبين شمال السودان، ستسهم في استقرار المنطقة، وتقلل من حدوث التوتر.

لعل واحداً من الدروس المستفادة من احتمال انفصال جنوب السودان هو أخذ العظة والعبرة من الطريقة التي قادت إلى هذا الوضع. وهنا يجب تذكُّر أن القوى الغربية قد عملت على الاستفراد بالسودان، وذلك عبر استخدام سياسة الترغيب والترهيب، في وقت غابت فيه الدول الإسلامية، أو كان حضورها ضعيفاً في الشأن السوداني.

ومن التوصيات التي يمكن أن تقدم في هذا الشأن ما يلي:

أولاً: تدارك المناطق المهتدة بالتجزئة والتفتت، مثل الصومال والعراق وأفغانستان واليمن، وذلك

في المستقبل بغض النظر عن نتائج الاستفتاء. وتشير تقارير منظمات الإغاثة إلى أن الحاجة لتوفير الغذاء من المتوقع أن تزداد بعد الاستفتاء وبعد عودة اللاجئين والنازحين من شمال السودان ودول الجوار. ويعتمد الآن نحو ٣, ٤ مليون شخص في الجنوب على العون الخارجي، حيث يحصل نحو أقل من شخص من بين كل عشرة على أقل من دولار في اليوم^(١).

وحتى يكون عمل المنظمات الإسلامية أكثر فاعلية في جنوب السودان؛ فعليها التنسيق مع المنظمات الإفريقية المحلية، وذلك لمعرفة الأخيرة بطبيعة المشاكل الموجودة مع إدراكها للثقافات المحلية.

(٢) الإعلام:

يغلب على سوق الإعلام في المنطقة العربية الطابع الترفيهي، ولا ينشغل أغلبه بقضايا الأمة المصيرية. ففي دراسة للقنوات الفضائية العربية التي يقدمها القمر الصناعي نايل سات يبدو التصنيف التالي: «قنوات الأغاني ٨٨ قناة. قنوات الأفلام والمسلسلات ٦٠ قناة. القنوات الرياضية ٥٠ قناة. قنوات الشعر والإنشاد ٢٠ قناة. قنوات الإعلانات ٨ قنوات. قنوات المطبخ والنساء ٦ قنوات. هذا فضلاً عن ٧٨ قناة متنوعة تقدم قليلاً من النشرات والبرامج الهادفة والباقي أفلام ومسلسلات وأغان هزلية.»^(٢)

وعلى الرغم من قتامة الصورة إلا أن هناك عددًا من القنوات الجادة والمؤثرة التي يمكن أن تقدم خدمة إعلامية تركز على خلفيات قضية جنوب السودان وأسبابها وتأثيراتها. وربط ما يجري في السودان بما يدور في مناطق الأزمات الأخرى في العالم الإسلامي. وهناك تجربة قدمتها عدد من القنوات العربية في عام ٢٠٠٩م، حين قامت بنقل مشترك من السودان حول قضية دارفور.

ويمكن تطوير ذلك البرنامج وإعادة إنتاجه بعدد من اللغات الحية، والاستفادة في ذلك من تجربة أخرى مفيدة، وهي البث العربي المشترك لدعم غزة، وهي تواجه الاجتياح الإسرائيلي. وقامت بذلك قنوات الأمانة العامة للبث العربي المشترك. ويمكن أن تتضافر في ذلك جهودات المنظمات العربية مثل اتحاد المنتجين العرب، كما يمكن لاتحاد إذاعات الدول العربية عبر برامج التبادل الإخباري والبرامجي أن يبث برامج عن التحديات التي تجابه السودان.

(1) Reuters, "SUDAN: Referendum will «increase humanitarian needs»" 19 Aug 2010.

<http://www.alertnet.org/thenews/newsdesk/IRIN/67ca9dc07f015bcc5eac544e7f94fe6.htm>

(٢) الهيثم زفان، الفضائيات الهزلية واستنزاف ثروات الأمة، نقلًا عن: موقع بوابتي.

<http://www.myportail.com/actualites-news-web-2-0.php?id=2578>

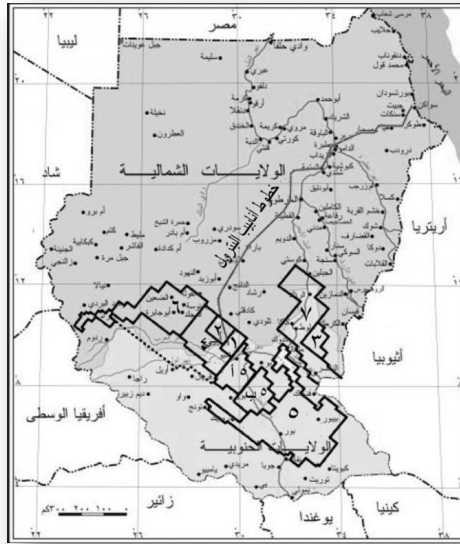
معلومات إضافية

الموارد الطبيعية في جنوب السودان:

يشتهر جنوب السودان بموارده المائية، وأرضه الخصبة، وكمية ضخمة من الثروة الحيوانية، لكن استمرار الحروب وعدم الاستقرار السياسي حال دون الاستفادة من هذه الموارد الكبيرة. بالإضافة لذلك يزخر الجنوب بالنفط، وبدأ الإنتاج التجاري في عام ١٩٩٨م.

ويشكل إنتاج النفط الوارد من جنوب السودان نحو ٨٥٪ من إنتاج البترول في السودان البالغ نحو ٥٠٠ ألف برميل يوميًا في عام ٢٠٠٩م. وتعمل عدد من الشركات الأجنبية، وبخاصة الآسيوية على شكل مجموعات في إنتاج النفط.

خريطة توضح مربعات استكشاف وإنتاج النفط في السودان



ففي مربع ١ و ٢ و ٤ تعمل مجموعة النيل الكبرى لإنتاج النفط، وتتكون من شركة الصين الوطنية للبترول (CNPC)، وتبلغ حصتها ٤٠٪، وشركة بتروناس الماليزية بحصة ٣٠٪، وشركة (ONGC) الهندية وتبلغ حصتها ٢٥٪، وشركة سودابت المملوكة للحكومة السودانية وحصتها ٥٪.

أما في مربعي ٣ و ٧ في أعالي النيل فتعمل مجموعة بترودار المكونة من (CNPC) الصينية، وحصتها ٤١٪، وبتروناس ونصيبها ٤٠٪، وسودابت وحصتها ٨٪، والخليج للنفط (قلف بترولسيوم) وحصتها ٥٪، وآل ثاني وحصتها ٥٪.

أما مربع (٥ ب) البالغ مساحته ٩٠ ألف كيلو مترًا مربعًا، فتتنازع حقوقه عدة شركات من بينها توتال الفرنسية التي مُنحت الحق في بداية الثمانينيات، لكن بسبب تدهور الأوضاع الأمنية لم تمارس نشاطًا يذكر.

ومنحت الحركة الشعبية، قبل توقيع اتفاق السلام، الحق لشركات أخرى من بينها شركة النيل الأبيض البريطانية.

التركيبة الديموغرافية

يبلغ عدد سكان جنوب السودان وفقاً للتعداد السكاني الذي أجري في عام ٢٠٠٨م نحو ثمانية ملايين نسمة (٨,٢٦٠,٠٠٠)، أي نحو ٢١٪ من سكان السودان.

وبيّنت النتائج أن ٥٢٠,٠٠٠ منهم يسكنون في شمال البلاد. ينتمي سكان الجنوب إلى عدد كبير من القبائل والمجموعات الإثنية التي يصل عددها إلى بضع مئات. ويصعب تقديم إحصاء دقيق لسكان كل قبيلة أو مجموعة إثنية. لكن هناك ثلاث مجموعات كبرى هي:

أولاً: القبائل النيلية التي تسكن حول النيل: وقد صنّفها ويستمران للمجموعات الآتية:

أولاً: مجموعة النيليين العليا، وتضم: شعوب المينو والمادي، والأبوكايا واللوبا، والوويرا واللندو والمورو.

ثانياً: مجموعة النيليين الوسطى، وتضم: الشلك والأنواك، والبير والجور، والبلاندا، وأغلبية شعوب شرقي أوغندا، والآشولي واللانجو واللاتورو والجالو.

ثالثاً: مجموعة النيلين الدنيا، وتضم الدينكا والنوير.

وأكبر ثلاث قبائل نيلية هي:

(أ) الدينكا، ويبلغ عددهم نحو مليوني شخص، وتعد أكبر قبائل الجنوب. يمتد الدينكا على امتداد ستة خطوط عرض من خط عرض ١٢ حتى خط عرض ٦، أي من الرنك شمالاً حتى ١٢٠ ميلاً قبل الحدود السودانية اليوغندية. وهي منطقة واسعة تمتد من بحر الغزال وأعالي النيل حتى جنوب كردفان.

ينتمي الدينكا لمجمّع ثقافي أكبر هو الشعوب الناطقة باللّو، وتقطن بصورة أساسية في منطقة شرق إفريقيا. وتضم قبائل الماساي في كينيا، والتوتوسي في رواندا وبوروندي، كما تضم قبائل أخرى في مالي والسنغال مشهورة بطول القامة وسواد البشرة الداكن.

من أهم بطون الدينكا: النقوك وأبوك، ودينكا بور، والنويك ملوال والألياب والأغار. ينتمي للدينكا الدكتور جون قرنق زعيم الحركة الشعبية الأولى، وسلفا كير النائب الأول لرئيس الجمهورية، ورئيس حكومة جنوب السودان.

(ب) النوير: ويسكنون في منطقة أعالي النيل، وبخاصة مناطق السوبات والناصر وأيود ومحافظة اللير. وتكثر المستنقعات في هذه المنطقة، الأمر الذي أدى إلى عزلة النوير. وقد ثاروا من قبل ضد الاستعمار البريطاني. ينتمي للنوير الدكتور ريباك مشار، نائب رئيس حكومة جنوب السودان.

(ج) الشلك: وهي أقل القبائل الثلاث الرئيسية عددًا. لهم إرث ملكي قديم حيث توجد عاصمة الشلك القديمة -فاشودة- مقر «رث الشلك» -أي الملك- لمدة سبعمائة سنة. والرث شخصية مقدسة يُكَنُّ له الجنوبيون الاحترام.

يسكن الشلك على ضفتي النيل الأبيض من كاكا في الشمال حتى نحو ٣٠ ميلاً على ضفاف بحيرة نو في

الجنوب، كما أنها تمتد في شرق النهر. ترتبط الثروة والمكانة الاجتماعية عند الشلك بالماشية. ويعد الرث زعيم ديني وديوي. ويشغلون بالري والزراعة والصيد. ينتمي للشلك الدكتور لام أكول، وزير الخارجية السابق، وبقان أموم، الأمين العام للحركة الشعبية.

ثانياً: القبائل السودانية التي تقطن غرب النيل، وتضم الزاندي والمورو والمادي، وتسكن غرب النيل قرب حدود السودان الجنوبية، والجنوبية الغربية. ويغلب على نمط حياتهم المعيشية الزراعة، وليس الرعي؛ وذلك لانتشار ذبابة التسي تسي.

ثالثاً: القبائل النيلية الحامية، وسميت بهذا الاسم لاشتراكها مع المجموعة النيلية في كثير من السمات السلالية واللغوية، وفي نمط الحياة المعيشية. إلا أن لون بشرتهم أقل سواداً من المجموعة النيلية. وتسكن أقصى الجنوب، وتشمل الباري واللاتوكا والمنداري والتبوسا.

خريطة توضح التوزيعات القبلية الرئيسية في جنوب السودان



المصدر: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2D47EC80-6966-46FD-8483-6B191310AE20.htm>

الأحزاب المشاركة في مجلس الجنوب التشريعي الحالي (١):

عدد المقاعد	الحزب
١١٢	الحركة الشعبية لتحرير السودان
٢٥	المؤتمر الوطني
٧	اتحاد الأحزاب الإفريقية (١)
٤	منتدى السودان الديمقراطي المتحد
٤	اتحاد الأحزاب الإفريقية (٢)
٤	الجبهة الديمقراطية المتحدة
٤	الاتحاد الإفريقي الوطني السوداني
٣	قوة دفاع جنوب السودان
٣	أعضاء معينون

(١) من بين الأحزاب الثمانين المسجلة حتى ديسمبر ٢٠٠٩م، في مجلس شئون الأحزاب السياسية في الخرطوم، وهي الجهة المسئولة عن تنظيم تسجيل الأحزاب في السودان هناك ستة عشر حزباً جنوبياً، لكن الأحزاب الأكبر هي الممثلة في المجلس التشريعي لجنوب السودان.

جدول يبين مشاركة الجنوبيين في الحكومات القومية المتعاقبة ١٩٥٤م - ٢٠١٠م

عدد الوزراء	الفترة	الحكومة
١٤	١٩٥٨-٥٤	الحزبية الأولى
٢	١٩٦٤-٥٨	العسكرية الأولى
٧	١٩٦٥-٦٤	أكتوبر القومية
١٠	١٩٦٩-٦٥	الحزبية الثالثة
٣٢	١٩٨٥-٦٩	العسكرية الثانية (مايو)
٣	١٩٨٦-٨٥	الفترة الانتقالية
٢٠	١٩٨٩-٨٦	الحزبية الثالثة
٣٠	١٩٨٩-الآن	حكومة الإنقاذ

المصدر:

أ. د. حسن الحاج علي، أ. د. حمدي عبد الرحمن، المشهد السياسي في جنوب السودان ومخاطر النزعات الانفصالية في العالم الإسلامي، مركز البحوث والدراسات، مجلة البيان، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.